LMD: مالية ومحاسبة — الزمن: ساعة ونصف

# امتحان: المالية العامة

س1)- ماهو الفرق بين: (9ن)

1)- الإكراه القانوني والإكراه المعنوي عند دفع الرسم موضحا إجابتك بأمثلة.

2)- التقسيم الإداري والتقسيم الوظيفي للنفقات العامة.

3)- الدومين العام والدومين الخاص.

ج1)- 1ن:

+ يقصد بالإكراه القانوني: حالة ما إذا كان الفرد مجبرا قانونا على تلقي الخدمة معينة ودفع الرسم المفروض على أدائها، مثل رسوم التعليم الإجباري، ورسوم التطعيم الإجباري. 0,5

+ أما الإكراه المعنوي فيكون في حالة طلب الفرد من تلقاء نفسه لخدمة معينة تقدمها الدولة والاستفادة منها دون أن يلزمه القانون بذلك ومن أمثلة ذلك دفع الرسم على استخراج رخصة السياقة أو الحصول على جواز السفر... الخ 0,5

2)+ التقسيم الإداري للنفقات العامة: يهتم بتوزيع النفقات عن طبيعة الهيئات الإدارية التي تقوم بها، بغض النظر عن أوجه النشاط والوظائف التي تقوم بها هذه الهيئات. 1

+ أما التقسيم الوظيفي: فهو يهتم بتقسيم النفقات عن طبيعة حسب الوظائف التي تقوم بها الدولة دون الاهتمام بطبيعة النفقة، وهذه الطريقة تسمح بجمع كافة النفقات التي تهدف إلى تحقيق نفس الغرض (الهدف) في قسم واحد حتى ولو كانت موزعة على عدة وزارات أو مصالح. 1

3)+ الدومين العام: ويقصد به ما تملكه الدولة ويكون معد للإستعمال العام، ولخدمة المرافق العامة كالطرق والمطارات والموانئ ومباني الوزارات والمصالح العامة والمتاحف والحدائق العامة والملاعب والأنهار، ويخضع هذا الدومين لأحكام القانون الإداري، وهو لا يجوز بيعه أو التصرف فيه لأنه مخصص للمنفعة العامة، كما لا يجوز تملكه بالتقادم. 2

+ الدومين الخاص: ويقصد به الأموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة وتخضع بوجه عام لقواعد القانون الخاص، ويمكن التصرف فيه بالبيع وغيره، كما يجوز للأفراد تملكه بالتقادم المكسب الطويل. 2

وتتمثل هذه الملكية في: الدومين العقاري (ويشمل ممتلكات الدولة من الأراضي الزراعية والغابات والمنازل والمحاجر والمباني السكنية)، الدومين الصناعي والتجاري (المشروعات الصناعية والتجارية) والدومين المالي (محفظة الدولة من الأوراق المالية كالأسهم والسندات المملوكة لها).

س2) - إن التزايد المطرد للإنفاق الحكومي مرتبط بوظائف الدولة الحديثة، وضح ذلك؟ (الإجابة)

ج2) - إن الزيادة المطردة في حجم النفقات ع تختلف باختلاف مستوى التطور في كل دولة من الدول
- وترجع هذه الزيادة لأسباب متعددة: اقتصادية، اجتماعية، سياسية، ادارية مالية وحربية،

الأسباب الاقتصادية: زيادة النفقات ع من خلال إقامة المشروعات العامة بهدف الحصول على موارد
- لخزينة الدولة، والتعجيل بالتنمية الاقتصادية ومجاربة الاحتكار، وتشجيعها على التصدير ومنافسة
- المشروعات الأجنبية في الأسواق الدولية والوطنية، بالإضافة إلى مجاربة الكساد وآثاره
- الضارة وذلك بالمزيد من الانفاق، بهدف زيادة مستوى الطلب الكلي الفعال إلى ان يتحقق التشغيل الكامل،

الأسباب الاجتماعية: زيادة النفقات ع لمواجهة الخدمات التعليمية، الصحية، الثقافية، النقل والمواصلات،
- المياه والكهرباء والغاز ... الخ بالإضافة إلى تأمين الأفراد ضد البطالة والفقر والمرض والعجز والشيخوخة،

الأسباب السياسية: إهتمام الدولة بحالة الطبقات محدودة الدخل والقيام بالكثير من الخدمات
- الضرورية لها، والإكثار من المشروعات الاجتماعية "قصد إرضاء الناخبين ... الخ" وينجم عن ذلك تزايد النفقات ع،

الأسباب الإدارية: إن سوء التنظيم الإداري والإسراف في عدد الموظفين والإسراف في ملحقات الوظائف
- العامة من سيارات وأثاث وسيارات ... الخ كل ذلك يؤدي إلى زيادة الانفاق الحكومي،

الأسباب المالية: إن سهولة الاقتراض في الوقت الحاضر يؤدي بالدولة إلى اللجوء إلى عقد قروض عامة
- للحصول على موارد للخزانة العامة مما يسمح للحكومة بزيادة الإنفاق وخاصة على الشؤون الحربية،
- فضلا عما يترتب على خدمة الدين من دفع لأقساطه وفوائده من الزيادة في النفقات ع،

الأسباب الحربية: وهي لا تقل أهمية عن الأسباب السابقة الذكر إن لم تكن أهمها جميعا في وقتنا الحاضر
- بالنظر إلى اتساع نطاق الحروب والإستعداد لها وما يترتب عن ذلك من تزايد الانفاق العسكري في الدول،
- وتتسم فترات الحروب عادة بالتبذير الحكومي وصعوبة تحقيق الرقابة على نفقات الدولة أثناء الحرب
- بسبب: الطبيعة السرية للإنفاق العسكري، وسرعة إتخاذ القرارات الإنفاقية وبعد انتهاء الحرب
- تزداد النفقات ع بسبب دفع التعويضات والمعاشات لضحايا الحرب بالإضافة إلى اعادة البناء وتعمير
- ما دمرته الحرب في الجهاز الانتاجي للاقتصاد الوطني،

س3) - ما هي الأسباب التي أدت بالدول إلى التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في العصر الحديث؟ (الإجابة)

ج3) - بعد الحرب العالمية الأولى اضطرت الدول ولأسباب مختلفة إلى التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وخاصة إثناء
- أزمة الكساد الكبير في سنة 1929 نذكرها: ① - رغبة الدول في إشباع الحاجات العامة،
② - معالجة بعض المشاكل الاقتصادية من بطالة وتضخم، ③ - التقليل من التفاوت في توزيع الدخول والثروات
- بين أفراد المجتمع، ④ - تفعيل دور القطاع الخاص في النمو ودفع عجلة التنمية، ⑤ - الحد من نسبة التكتلات